

المصطلح النحويّ معالم النشأة والصيرورة

م.د. جاسر محمد عواد

مديرية تربية القادسية

Jasimawad555@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث المصطلح النحويّ بوصفه أداة معرفية أسهمت في بناء الدرس النحويّ العربي وتشكيل مفاهيمه، ويسعى إلى تتبع المراحل التي مرّ بها المصطلح منذ نشأته الأولى حتى بلوغه درجة من الاستقرار والاصطلاح. وقد ركّز البحث على مظاهر الاضطراب والتعدّد التي صاحبت المصطلحات النحوية في مراحل التكوين، من خلال اختلاف المدارس النحوية، وتباين مناهج العلماء في التسمية والتحديد، فضلاً عن تأثر المصطلح بطبيعة التطور العلمي والاتصال المعرفي بين علوم العربية. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المصطلحات النحوية، مع استقراء النماذج التطبيقية من كتب النحو القديمة، للكشف عن أسباب تعدّد المصطلح الواحد، أو تعدّد الدلالات للمصطلح ذاته، وبيان أثر ذلك في فهم القضايا النحوية وتوجيهها. كما ناقش البحث العوامل التي أسهمت في استقرار المصطلح النحوي في المراحل المتأخرة، ومن أبرزها شيوع المؤلفات التعليمية، وظهور النزعة التقعيدية، وحرص العلماء على توحيد الجهاز الاصطلاحي للدرس النحوي. وخلص البحث إلى أن تطوّر المصطلح النحوي لم يكن ظاهرة عشوائية، بل جاء نتيجة طبيعية لتطوّر الفكر اللغوي العربي، وأن مرحلة الاضطراب والتعدّد أسهمت في إثراء الدرس النحوي وتوسيع آفاقه المفهومية، قبل أن تنتهي إلى قدر من الاستقرار الذي مهّد لرسوخ المصطلح وتداوله في التراث النحوي العربي.

الكلمات المفتاحية: (المصطلح ، النحو ، التعبير الاصطلاحي ، الحذف ، الإضمار)

abstract

This study examines the grammatical term as a cognitive and methodological instrument that contributed to the formation of Arabic grammatical thought and the development of its conceptual framework. It seeks to trace the stages through which grammatical terminology evolved, from its early emergence to its eventual stabilization and standardization. The study focuses particularly on the phenomena of variation and inconsistency that accompanied grammatical terminology during its formative stages, as reflected in the differences among grammatical schools, the diversity of scholars' approaches to naming and defining terms, and the influence of the broader intellectual and scientific development of the Arabic linguistic tradition. The research adopts a descriptive-analytical approach, drawing upon representative examples from classical grammatical sources in order to investigate the causes behind the multiplicity of terms referring to a single concept, as well as the plurality of meanings associated with certain grammatical terms. It further examines the impact of such variation on the interpretation and formulation of grammatical issues. In addition, the study discusses the major factors that contributed to the stabilization of grammatical terminology in later periods, including the spread of pedagogical works, the growing tendency toward systematization, and scholars' efforts to unify the terminological framework of Arabic grammar. The study concludes that the development of grammatical terminology was not a random phenomenon, but rather a natural outcome of the evolution of Arabic linguistic thought. Moreover, the stage of variation and multiplicity played a significant role in enriching grammatical discourse and expanding its conceptual horizons before eventually leading to a relative degree of terminological stability within the Arabic grammatical tradition.

Keywords: Terminology, Grammar, Idiomatic Expression, Ellipsis, Implication

المبحث الأول : نشأة المصطلح النحوي من المعرفة إلى العلم

تمهيد

لم يكن الحديث عن المصطلح، بوصفه لفظاً ذا دلالة لغوية اتخذت معناها الخاص من خلال تخصصها في مجال معرفي محدد، جديداً؛ فقد عني اللغويون الأوائل في وضع بعض المصنفات التي جمعت بعض الألفاظ ذات التداول في سياقات معينة. فإن "مفاتيح العلوم مصطلحاتها. ومصطلحات العلوم ثمارها القصوى. فهي مجمع حقائقها المعرفية وعنوان ما به يتميز كل واحد منها عما سواه. وليس من مسلك يتوسل به الإنسان إلى منطق العلم غير ألفاظه الاصطلاحية..." (المسدي، ٢٠١٠، ٤٣) ولعل (كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية) لأبي حاتم الرازي (ت ٣٢٢هـ) من المصنفات الرائدة في هذا المجال؛ وربما كان الدافع لهذه المؤلفات ما شهدته الساحة الإسلامية من تخصص في علوم متعددة احتيج فيها إلى لغة ذات حمولة تداولية خاصة، فاحتملت بسببها الألفاظ من المفاهيم ما لم تعهده في أصل وضعها. ولقد أدرك النحويون الأوائل هذا النوع من التمايز في استعمالهم بعض الألفاظ والعبارات ولا سيما بعد أن صارت لهم مدارس خاصة ينتسبون إليها أو يُنسبون؛ فقد عبر أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ) عن الحالات الإعرابية بـ (ألقاب الإعراب) التي يعتمد البصري فيها مخالفة الكوفي. وعبر الجوهري (ت ٣٩٣هـ) عن حركات الإعراب بـ (مواضع النحويين)، وسمى ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) الاصطلاحات المختلفة بين البصريين والكوفيين بـ (العبارات) وهكذا (مرزا الخامس، ٢٠١٢، ١٧/١) نعم، عدّ بعض الباحثين كتب الحدود نماذج لمصنفات المصطلحية العربية؛ والحق أن هذا الرأي فيه من التسهّل الكثير؛ فالحد النحوي قائم على المصطلح بعد أن يستوي على سوقه؛ فيأتي الحد موضعاً للمراد به، جامعاً لأفراده ومانعاً للأغيار التي تشبهه معه. فإذا ما طالعنا أول من كتب في هذا المضمار وهو أبو علي الرمانى (ت ٣٨٤هـ) في كتابه (رسالة الحدود) نجده يبتدأ قائلاً: "باب الحد لمعاني الأسماء التي يحتاج إليها في النحو وهي القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والإعراب والبناء..." (الرمانى، ٦٥) إذ جعل الحد تعريفاً بالمصطلح الذي كتب له الاستقرار في المدونة لا وضعاً له.

نشأة المصطلح النحوي العربي، وشروط وضع المصطلح

الحديث عن نشأة المصطلح يعني الحديث عن ماهية العلم؛ بما يعني من أنه: جملة من البيانات والأفكار التي تمت ملاحظتها وضبطها وتصنيفها وفق ضوابط علمية. ويعد المصطلح أحد أهم مراحل النشاط العلمي القائم على الاستقرار وتصنيف الأقسام وتسميتها وبيان خصائصها ومسالكها (حسان، ٢٠٠٦، ١٠١/٢). فالمصطلح "كان ولا يزال هو الأساس الذي على ضوئه يكتسب العلم - أي علم - مشروعيته العلمية؛ ومن ثم منح الباحثون المصطلح - أي مصطلح - لأي فن من الفنون، أو علم من العلوم قديماً وحديثاً عناية فائقة، فكان أول شيء يعتني به العلماء وهم يؤسسون لهذا العلم أو ذاك، هو تحديد المصطلحات؛ لأنها هي الأوعية الناقلة للمضامين العلمية" (تريكي، ٢٠٢٠، ٣٥). وهذا الأمر يفرض - لا محالة - إلى البحث في مقولتي الزمان والكيف، أي: متى ينشأ المصطلح في بنية العلوم؟ وكيف ينشأ؟ أما زمان نشأة المصطلح فغير سابق لنشأة العلم نفسه؛ فالمصطلحات أدوات العلوم؛ وهذا يعني أن نشأة المصطلح تعقب نشأة العلم أو توازيها زماناً، فلا يتصور أن ينشأ مصطلح خارج أسوار العلم، كما لا يمكن أن ينشأ علم دون عدة معرفية، يكون الجهاز المصطلحي من أهم أركانها؛ فهو الركن الذي يركز عليه البناء المعرفي "فمصطلحات كل علم تالية له في الوجود بالضرورة فيبعد أن يوجد الشيء يحتاج إلى تسميته، فيختار له علماء الأمة من ألفاظ اللغة اللفظ الذي يناسبه على أساس العلاقة بين المعنى اللغوي وهو الأصل والمعنى الاصطلاحي، وهو الدلالة الجديدة العارضة" (سلامي، ٢٠٠٨، ٢٢١) ومن ثم يستلزم الأمر أن نقرر اللحظة التي تحولت فيها العربية من المعرفة إلى العلم/الصناعة، بما يقتضيه هذا التحول من انتقال نحو الموضوعية والشمول والتماسك والاقتصاد (عناد، ٢٥) وإذا كان ما قام به ابن أبي إسحاق الحضرمي من عمل خير معبر عن حالة (علمنة) العربية؛ بما تعنيه من نقلها من الشاتل التداولي المعقول وغير المعقلّن إلى حضيرة الصناعة بما تعنيه من موضوعية وانضباط؛ ولا غرو فهو "أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل" (الزبيدي، ٣١) ولقد كان سيبويه يذكر في كتابه من روى عنهم أصول النحو فلم يتجاوز ابن أبي إسحق إلى إمام قبله؛ ومن ثم فهو أصل المدرسة البصرية عند التحقيق (الزعبلاوي، ٥) فإن عصر التدوين قد تلاه؛ فلم نقف على حقيقة ما قام به والكيفية التي ترسم خطاها، إلا إن لحظة الكتاب/سبويه، مبتدأ التدوين العلمي للعربية؛ خليفة بكونها اللحظة التي شهدت انتقال العربية من المعرفة إلى الصناعة. أمّا كيفية وضع المصطلح والشروط اللازمة له، فلا ريب في أن الوضع الاصطلاحي يرد منه تخصيص اللفظ المعين بالمفهوم المعين، فالمصطلح العلمي لفظ من ألفاظ اللغة حاملاً لمعناه اللغوي ضرورة، ذلك المعنى الذي يسلمه إلى التعدد والاحتمال في حالة إفراده، إلى أن يدخل في سياق مخصوص، يتكفل بتعيين أحد معانيه دون الأخرى، إلا أن هذا اللفظ يكون مختصاً إذا ما صار مصطلحاً، فالاصطلاح هو ذلك العرف الخاص والتعاهد المخصوص؛ قال السيرافي: "وإنما لقب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون ويتناولوها من قرب، وجعلوا لكل شيء مما خالف معناه معنى غيره من الألفاظ التي يحتاجون إلى استعمالها كثيراً لقباً يرجع إليه؛ لئلا تتسع عليهم الألفاظ، فيدخل الشيء في غير بابيه احتياطاً" (السيرافي، ٢٠٠٨، ٤٥/١) ومن ثم يكون المصطلح مخصصاً بذلك العرف والتعاهد؛ وهو بذلك يشبه اسم العلم الذي "قد يكون له معنى

لغوي في العرف العام ولكن نقله إلى العَلَمِيَّة يبتعد به عن هذه الدلالة اللغوية العامة لاعتماده عندئذ على العهد الذهني أو الذكري، ذلك أن المحمدين كثيرون يستعصون على العد والإحصاء، ولكنني إذا ذكرت للسامع واحداً منهم فذلك إما أن يكون مقترناً بما يخصه كأن يكون محمد قد ذكر من قبل فيكون معتمداً على عهد ذكري أو أن أكون على علم بأن السامع يعرف المسمى كما أعرفه بمجرد ذكر اسمه أي أنه معهود ذهنياً بيني وبين السامع. هذا العهد عنصر جابر لتعدد المسمّين بهذا الاسم... والمصطلح ينتمي إلى عرف خاص والعرف الخاص نوع من العهد الذهني. وكما يتعدد المحمّدون ويتعين أحدهم بالعهد يتعدد الفاعلون فيتعين أحدهم بالعرف الخاص. فالفاعل من مصطلحات النحو ومصطلحات المنطق وعلم الجريمة (حسان، ١٠٥/٢) ولعل في الدلالة اللغوية لمفردة (مصطلح/اصطلاح)، فضلاً عما تعطيه صيغة الافتعال من دلالة المشاركة، ما يشي بهذا الاتفاق والتواطؤ (أنيس وآخرون، ٥٢٠/١، مادة صلح) فقد ذهب الجرجاني إلى أن الاصطلاح هو "عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول. أو إخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما. وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى، وقيل: الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل الاصطلاح لفظ معين بين قوم معينين" (الجرجاني، ٢٠٠٣، ٢٣). يستفاد من تعريف الجرجاني أمران: الأول: أن المصطلح لا يكون إلا عند اتفاق المتخصصين المعنيين على دلالة دقيقة، والآخر: هو أن المصطلح يختلف عن الكلمات الأخرى، نتيجة تغير دلالي يطرأ على الكلمة فيجعلها مصطلحاً له دلالة خاصة في حقل خاص (رقيق، ٢٠١٢، ١٣). ويلاحظ على ذلك أيضاً ما يراه بعض الباحثين من أن الاتفاق ليس شرطاً جوهرياً لقيام المصطلح؛ فالمصطلح بحسبه " هو نتيجة لما يمكن أن يكون اتفاقاً أو وضعاً بغير اتفاق... إذ كثيرة هي المصطلحات التي لا يمكن نزع صفة المصطلح عنها، وإن لم يكن متفقاً على وضعها، فأبو جعفر بن صابر، مثلاً، وضع مصطلح (الخالفة) في الصناعة النحوية دون أن يتفق النحاة على وضعه" (أرسلان، ٢٠١٦، ١٣٨) وبناءً عليه؛ يعتمد الباحث إلى تعريف المصطلح بأنه تسميه؛ لكونها بلا شرط الاتفاق من عدمه. والحق أن هذا القول وإن كان متسقاً مع أصول وضع المصطلح المنصوص عليها، إلا أنه لم ينظر لحالة التأليف بوصفها العملي، إذ إن التسمية التي يتوصل بها المؤلف لتعديد العلم وجمع أصوله تستبطن متلقياً يتفاعل معها، ومن ثم فهي أشبه بمفهوم الخطاب في الدرس اللساني الحديث، وهذا المضمّر المعرفي/المتلقي يجعل المصنّف في مندوحة من وضع المصطلح؛ ومن هنا نجد من يتناول المصطلح في كتاب سيبويه أو كتاب الرسالة للشافعي مع أنهما باكورة التدوين العربي، إلا أنهما وغيرهما يعبران عن حالة التفاعل الذي يسبق التصنيف العلمي.

المصطلح بين المعنى اللغوي والمفهوم الاصطلاحي

الأصل في الاصطلاح التواطؤ والاتفاق على دلالة رمز ما، بغض الطرف عن نوع ذلك الرمز، صوتاً كان أم إشارة أم صورة أم رمزاً كتابياً وما أشبه ذلك. ومع أن التعبير الاصطلاحي اللغوي يعتمد اللغة أصواتاً ورموزاً كتابية إلا أن اتخاذه لفظاً تتفق الجماعة اللغوية على دلالاته مما لا مشاحة فيه؛ فليس كل لفظ مأخوذ في أصل وضعه الإشارة إلى أصل معناه؛ وهو ما عرف في العربية بـ (المرتجل) من الألفاظ؛ نحو أن نسمي رجلاً فارساً وما له في الفروسية من نصيب، ونحو ذلك. إلا أن الحديث عن الوضع في العربية يستبطن ضمناً حكمة الواضع، فإذا ما كان الواضع حكيماً فإن استثماره الطاقة الدلالية للألفاظ أحد مظاهر حكمته؛ ومن ثم وقف كثير من علماء العربية وأبنائها ينافحون في سبيل إثبات قدرة لغتهم على مواكبة التطور العلمي والحضاري على مستوى الوضع اللفظي المعبر عن العلوم سواء أكان وضعاً بدوياً أم ترجمة. وحيث إن مقولة حكمة الواضع العربي مصادرة في البحث اللساني العربي خاصة؛ فإن المصطلح العربي ليس منبثقاً من أرض اللغة، بل هو فرع من أفنان شجرتها العظيمة؛ فلا تجد في العربية اصطلاحاً إلا وله انتساب إلى مدخل معجمي ينمي إليه، وقد عنيت الدراسات اللسانية "بالبحوث التأصيلية التي تعنى بالأصول الاشتقاقية وتاريخ تفرعها" (المسدي، ٢٠١٠، ٥٠) وتأسيساً عليه كان إيجاد العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ضرورة يتبناها كل بحث، بل تعدى الأمر التزام المصطلح بالمنتمى اللغوي إلى المنتمى النحوي؛ إذ يتحرى من يضع المصطلح اتساقه مع القواعد النحوية، وإن الحيد عن المعايير والقواعد كالاشتقاق من الجامد أو من المعرب أو النسبة إلى الجمع أو ما لم تعهده العربية في تراكيبها كدخول ال التعريف على الاسم المنفي بأحد أحرف النفي نحو اللانمّج واللاتوقع وأمثالها، يدخل المصطلح في المحذور نحويًا (Ungrammatical) (وغليسي، ٢٠٠٨، ٤٨٧) يعد الوضع الاصطلاحي في المنظومة المعرفية العربية، ولا سيما في عصر التدوين (١٤٨ هـ تقريباً) محكوماً بآليات المواضعة اللغوية؛ لأن اللغة العربية لها الحاكمية في صياغة الإنسان العربي فكراً ولساناً؛ ولم يتكسب السبيل من يبحث عن الأصول المعرفية في منظومة البيان العربي من يتحرى ذلك في لغتها التي احتوت لباب أفكارها. نعم، قد يجد المستقصي لهذه الأصول عناءً؛ لافئثار العربية لمعجم يؤرخ لمفاهيم مفرداتها؛ ومن ثم كان " ميدان البحث في الأصول الاصطلاحية للمفاهيم المعرفية يصعب ضبط حدوده، ولا تتأتى تلك الصعوبة، بسبب من مراحل الغموض والانتقطاع والعدول، التي تتصف بها عادة أعمار المفاهيم، فحسب، لا تتأتى أيضاً من حالات مؤثرة أخرى غالباً ما تعمل على تغيير الأطر

الدلالية العامة لمفهوم المصطلح، مثل: الضمور الدلالي، أو التضخم الدلالي أو الانحراف الدلالي (إبراهيم، ٢٠١٩، ١٥٥) وبناء على كل ما سبق؛ عُدَّ استعمال بعض المفردات استعمالاً إجرائياً في كتب النحويين جزءاً من العدة المفاهيمية التي يجب التماس أصولها في اللغة، وأن استعمال ما يحايتها من الألفاظ في السياق نفسه يجعلها عرضةً للاضطراب الدلالي الذي يربأ المنهج العلمي بنفسه عنه.

التعبير الاصطلاحي في كتاب سيبويه

ثمة إشكالية تاريخية قديمة تتعلق باستحالة معرفة تاريخ المصطلح: بداية نشأته، أول من نطق به؛ لأن المصطلحات التراثية خصوصاً لم تنشأها مجامع لغوية ولا مؤسسات علمية تورخ لما تضع وتضطلع، بل جاءت نتاج تداول جيلي - إن صح التعبير - إذا قلنا بأن ثمة أجيال واضحة المعالم والقسمات يمكن فصلها وإلا فالمجالية حتمية واقعية. وهذا الأمر يصدق على المصطلحات النحوية التي تضمَّنَّها الخطاب النحوي قبل الخطاب السيبويهي خاصة؛ لعدم وجود وثائق تدل على استعمال ما استعمله من (مصطلحات) "إذ لم يتسن للزبيدي ولا لغيره من أصحاب كتب التراجم أن يوفرُوا معلومات حول جهود كل واحد من أعلام القرنين الأول والثاني، وأن ينسبوا إلى كل واحد منهم ما استنبطه أو أضافه إلى ما توصل إليه سلفه من أبواب وقواعد وعلل" (المهيري، ١٩٩٣، ١٦٥-١٦٦). والأمر الذي يجدر ذكره هنا هو: هل ما استعمله سيبويه من مفردات أو عبارات يصلح أن نطلق عليه تسمية (مصطلح)؟ ولكي نحرر محل النزاع هنا؛ علينا أن نستعيد ما قيل عن مفهوم المصطلح بالاستعمال الفني وهو: اتفاق مجموعة من أهل الفن وتواطؤهم على لفظ معين للدلالة على مفهوم محدد (الجرجاني، ٢٣). هذا الحد يشف عن محددين رئيسين: الأول: الاتفاق والتواطؤ بين مجموعة، لا أنه ابتداءً شخص بمفرده دون موافقة أهل الفن عليه، كما يجب أن تكون هذه المجموعة من أهل ذلك الفن أو الاختصاص. والمحدد الآخر: هو إطلاق لفظ معين ليدل بإطلاقه على مفهوم خاص ومحدد لا يعتد به إلى سواه؛ لـ "أن النشاط المعرفي يقوم باختصار المعارف واختزالها في فئات من العناصر والمقولات، بحيث تشترك كل فئة في صفة معينة أو صفات معينة، وعليه يمكننا النظر إلى الفئة من زاويتين: زاوية الماصدق، وزاوية المفهوم، حيث تؤلف الأشياء التي تندرج تحت الفئة ماصدقها، بينما تكون الصفة المشتركة التي تحمل على جميع الأفراد مفهومها.... وهذه الثانية تعتمد إدراكاً عقلياً" (الجابري، ٢٠٠٩، ١٢٨)، وبعد هذا تأتي التسمية لتعين المدرك العقلي، ولتحيل على الفئة، وبتعدد هذه الفئات تتعدد التسميات، ولكي يتحقق هذا التعدد، وتصح تلك الإحالة، يجب أن يكون لكل فئة اسمها، وبلغة العملية الاصطلاحية؛ أن يكون لكل مفهوم مصطلحه الخاص، ومن هنا تنشأ بين هذه الثنائية مفهوم/مصطلح علاقة؛ يمكن لنا أن نسميها بالعلاقة الأحادية، بمعنى أن يكون لكل مصطلح مفهوم، أو لكل مفهوم مصطلح خاص به (الجابري، ١٢٩). وهو ما يكشف عن أن المصطلحات تنشأ بعد استقرار المفاهيم لأنها خلاصات العلوم ومفاتيحها، وهذا ما تقدم بيانه. ومن هنا تكون اطلاقات بعض العلماء على بعض المفاهيم تعبيرات خاصة قد يكتب لها القبول والتوافق من قبل الجماعة فتغدو اصطلاحاً يكتب له البقاء، وقد لا تلاقي قبولاً فيطولها الزوال والفناء، لأن الاصطلاح وضع جديد متفق عليه، والوضع يرتبط بوضعه حدوثاً وابتداءً وبلاستعمال والتداول بقاءً؛ فاللغة - التي منها لغة الاصطلاح - بنت الاستعمال. إذ تدور معه وجوداً وعدمًا. إن القول بأن سيبويه استعمل جهازاً اصطلاحياً بالمعنى الفني - مع الأخذ بنظر الاعتبار كونه قد اصطنع نظاماً جديداً للمعرفة العربية دشّن به مرحلة جديدة في الفكر العربي اصطلاحاً عليها فيما بعد بعصر التدوين - لهو تسامح في التعبير. نعم إن لسيبويه لغته الخاصة وأسلوبه الخاص وتعبيراته الخاصة التي يقصد بها ما يقول، بما يتفق والمنهجية التي بنى عليها كتابه والغاية التي كان يروجها، وهو بذلك يضع أوليات اصطلاحية استقر أغلبها فيما بعد فأضحت مصطلحات خالصة لا شبة فيها. وهذا القول لا يعني أن ما اختاره سيبويه من ألفاظ وعبارات يصف بها معالجه الأسلوب العربي إنما صدرت منه على نحو المناسبة البعيدة، بل كان يقصد ما يقول، وكان معبراً عما هو بصدد بيانه تعبيراً بليغاً، كان بيان المفهوم هو المحجة التي يريدها. خلافاً لما وصف به سيبويه من الاضطراب والتغير في استعمال المصطلح (ناصف، ١٩٧٩، ١٧١-١٧٢) إن الأشبه في وصف عبارة سيبويه أنها (عبارة واصفة)؛ وأزعم أن هذا الذي أراد؛ إذ كان قد اضطلع ببيان وصف الأسلوب العربي في بناء الكلام، وبيان وجه الحكمة فيه. وقد توسل في هذا السبيل بجملة من الآليات منها آلية الوصف والتأويل لإعادة قراءة الكلام العربي، ولا يعدم الناظر ما تركه سيبويه من مفردات أو عبارات تأسيسية لصياغة خطاب نحوي يتسم بأعلى درجات العلم والضبط، ولا سيما في الحقل المصطلحي، بل عُدَّت الكثير من ألفاظه مصطلحات لم يجد عنها من تلاه.

المبحث الثاني: الاصطلاح النحوي والضبط العلمي

المصطلح في مرحلة النضج والاستقرار

إن المتتبع للمرحلة التي استقر فيها النحو العربي علماً له أصوله وقواعده ومصادره التي تعد مرجعية حاضرة في التراث حوت علوم العربية بعد أن تفرّعت وصار كل فرع منها علماً قائماً برأسه، كما بلغت بعد سيبويه بقرن أو قرنين، ليجد المصطلحات ممثلةً في عنوانات الأبواب فكان العنوان

مصطلحاً محدداً؛ إذ وجدنا تناول موضوع التعدي واللزوم تحت عنوانه (ابن السراج، ١٧٧/١)، فيما كنا نجده في الكتاب تحت عبارة واصفة؛ نحو قول سيبويه: "هذا باب الفاعل الذي لم يتعد فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولم يتعد فعله إلى مفعول آخر" (سيبويه، ٣٣/١)، وقوله: "هذا باب الفاعل الذي يتعد فعله إلى مفعول" (سيبويه، ٣٤/١) ونحوها؛ إذ تجاوزت عنايتُ النحويين وضع المصطلح، بل صاروا يتفاضلون في بيان حدود المصطلحات؛ هل هي جامعة مانعة منطبقه على المراد أو هي فاقدة للجامعية أو المانعية؟ (الملخ، ٢٠٠٢، ١٤٥-١٤١)؛ ما يعني أن الجهاز الاصطلاحي قد بلغ مرحلة من النضج والاستقرار فلم يعد لأحد سلطة على تغييره، بل كل ما للنحوي أن يفصح عن مفهومه بما يجعله جامعاً لأفراده طارداً للأغيار؛ وقد ظهر هذا الأمر جلياً بعد زمن الكتب الأصول (سيبويه والفراء والكسائي) على سبيل المثال. فقد برز جيل من النحويين حمل على عاتقه وظيفة تهذيب الأصول وصياغة مصطلحاتها؛ فاتضحت عندهم ملامح المدارس النحوية. وأما من جاء بعدهم فكان عيلاً عليهم؛ إذ كان زمن التعليقات والشروح والحواشي مقتصر على بيان مرادات الأصول وقراءتها بآليات جديدة حملت من العلوم الأخرى كالفقه والأصول والكلام ونحوها. قال الدكتور عوض القوزي: "عاش المصطلح النحوي فترة صراع وخصومة بين المدرستين قبل أن يشهد مرحلة الاستقرار... وعاشت الأجيال اللاحقة لهم عالة على تراثهم تتمثل في تحثيذه وتطوُّر فيه ما دفعت إليه ثقافة العصر وفطنة علمائه" (القوزي، ١٩٨١، ٥٨) ولعل مردُّ استقرار المصطلح النحوي فضلاً عن النضج الذي يحتمله، أن لغة الخالفين قد ابتعدت عن الابداع والابتكار التي اتسمت بهما لغة القدامى. وإذا كان المصطلح النحوي في مرحلة الاستقرار رشيماً محدداً فلأن الرهان التاريخي لتعلم العربية يقتضي ذلك. إلا أن الأمر مع الكتاب مختلف تماماً؛ إذ نجد عنوانات الأبواب فيه على غير ما وجدناه فيما بعد من الرشاقة والاختصار والضمور؛ فعنواناته طويلة قائمة على الوصف، وصف المفهوم المراد بيانه؛ وهذا الأمر يدل فيما يدل عليه أن سيبويه كان يكتشف نظام اللغة العربية ويصفها للمتلقي وصف المرشد والدليل للسائح؛ وهذا الأمر يفضي إلى أن عمله كان ابتدائياً، تأسيسياً، ليس من شأنه أن يضع متناً مقتضباً كمتون القرن السادس ثم يعتمد إلى بيانه بالشرح والبيان، فهذا ما تضطلع به المراحل المتأخرة لنشأة العلم بعد نضجه واستقراره، فلم يكن من وكده أن يضع المصطلحات التي تضرر خلفها مفاهيم كبيرة، والحال أن غرضه الإسفار عن وجه النظام اللغوي الذي تضمنته اللغة وبيان الحكمة التي أرادها الواضع الحكيم، ففي ذلك نقض للغرض. نعم، لقد كانت غايته العظمى كفيلاً بأن يقصد إلى كل ما يريده بغية الإحاطة بنظام اللغة؛ إذ "إن مهمة اللغوي هي أن يتأمل الظواهر اللغوية وأن يستنبط النواميس الخفية التي تحركها حتى يكتشف ما يحكمها من آليات هي في أغلب الحالات مما يمارسه الناس مع أدواتهم التعبيرية دون وعي جلي بها" (المسدي، ٨٣)؛ ومن ثم فإن مهمته هي فلسفة اللغة لا الاختصار على وصفها ف "إنما شأنه هنا شأن الخبير بالظواهر، القادر على استشراف تطوراتها العاجلة والأجلة، المالك لعدسات المجهر الثاقب الذي ينفذ إلى الأنسجة الباطنية في جسم اللغة فيربط بينها وبين الآليات الذهنية التي تسيّر عقل الإنسان عند استخدامه الكلام الطبيعي" (المسدي، ٨٤) ولأمر من هذا أو غيره جاءت بعض عباراته واضحة إلى حد لا تحتاج معه إلى بيان وجاء بعضها مربكاً وملغزاً حتى لا مطمع لأحد في إدراكه كما صرح بذلك جملة من النحاة كالزجاج في أن بعض الأبواب لم يفهمها غير سيبويه نفسه. وربما يكون الإشكال في ذلك المنهاجية التي اتبعها سيبويه، وربما لكونه أول مؤلف في تاريخ التدوين العربي فقد وصلنا مفتقراً لشكليات التأليف التي عرفت فيما بعد فلم يكن له عنوان ولا خطبة كتاب ولا خاتمة، وقد يعود أمر ذلك إلى كونه قد صنعه للنخبة من أهل الفضل؛ بدلالة ما ورد في سبب ظهور الكتاب أن الأخفش ومعه جماعة تداعوا إلى هذا الأمر واتفقوا على أن يحيوا علم الخليل؛ إذ يعد الكتاب معدنه، وربما أسلوبه الذي يمتد عن لغة الفكر الذي يمتح من أصول غير عربية، وربما هو مشكل اللغة نفسها إذا ما أريد منها أن تفصح عن نفسها وتوضح أسرارها الداخلية، وربما يعود الأمر إلى أن بيان اللغة المستعملة التي عهدها سيبويه عند العرب الفصحاء سماعاً أو نقلاً عن شيوخه كانت عنده واضحة اتصاحها عند أهلها الذين لا يحسنون إطلاقاً بيان كنهها أو فلسفتها. ربما كان بيان هذا الأمر مشكلاً أو كما يقال من أشكال المشكلات بيان الواضحات! أقول: ربما كل ذلك يعود إلى كون الخطاب السيبويهي كان بكرةً على الساحة العلمية آنذاك ولا شك أن باكورة الأمور تعاقب على الناظرين وتشكل على المتمعنين.

كل ذلك يكشف عن أن سيبويه لم يضطلع بمهمة وضع مصطلحات، بل يعد هذا القول سالباً بانتقاء الموضوع إذا ما عرفنا بأن الوضع الاصطلاحي يقتضي تواضعاً. يقول جبرار تروبو: "إذا فحصنا الكتاب وجدنا أن سيبويه لم يحدد المصطلحات التي يستعملها؛ فهذا يدل على أنه لم يخلق مصطلحات جديدة وأنه يستعمل تلك التي استعملها قبله النحاة القدامى الذين يذكروهم في الكتاب؛ كما يدل ذلك على أن معاصريه كانوا يفهمون تلك المصطلحات بدون صعوبة وبدون تفسير؛ لماذا؟ لأنه من المحتمل أن سيبويه استعمل المصطلحات المشتركة بين العلوم الإسلامية الأصلية التي هي: القراءات، والحديث، والفقه، والنحو، وقد تكونت تلك المصطلحات في وقت واحد في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، الثامن للميلاد، في مصري العراق المسلمين: البصرة، والكوفة، فكان القراء والمحدثون والفقهاء والنحاة يستعملون نفس المنهاج ونفس المفاهيم

ونفس المصطلحات، لأنهم كانوا يقصدون إلى نفس الهدف الذي هو سلامة لغة التنزيل الإلهي والحديث النبوي" (تروبو، ١٩٧٨، ١٣٧) إلا أن هذا القول لا يعني بأي حال من الأحوال أنه قد كتب هذا السفر دون أن يعرف المفاهيم التي تدل عليها المصطلحات الخاصة التي قصد إلى وضعها فيما بعد! كيف ذلك والمفاهيم سابقة للمصطلحات، فسيبويه - مثلاً - لم يذكر مصطلح الجملة إلا أن أحداً لم ينكر أن مفهومها واضح في الكتاب، بل أن التحليل النحوي في الكتاب قائم عليها (الأسدي، ٢٠٠٧، ٢٦) وهذا الأمر ينطبق على سائر المفاهيم التي عبر عنها سيبويه تعبيراً واصفاً مقصوداً، اقتبس اللاحقون بعضها وتواطؤوا على إطلاقه حتى غدا مصطلحاً خاصاً وعنواناً لباب معين. والتعبير الواصف الذي أعنيه أشبه ما يكون بأبرز لفظ عرف به الدرس النحوي (أعني لفظ النحو نفسه) إذ لم يعرف هذا اللفظ بمعناه الاصطلاحي على الرغم من وروده في خطاب اللحظة الأولى، فقد كان هو ولفظ العربية - حيناً من الدهر - كفرنسي رهان للحظوة بالتعبير الاصطلاحي حتى غلب لفظ النحو فصار مصطلحاً لهذا العلم المعروف (عون، ٦٤-٦٥). وهذا الأمر يقودنا إلى أمر جد مهم، وهو ما اعتبره بعض الدارسين استعمال مصطلحات متعددة لمفهوم واحد، أو (ترادف المصطلحات) أو العكس .

هل ثمة ترادف أو اشتراك في المصطلح (الحذف والإضمار عند سيبويه أنموذجاً)؟

تتميز لغة العلوم عن غيرها من لغات التخاطب والتواصل من حيث طبيعتها، وأسلوبها، ومفرداتها؛ فطبيعتها هي الوضوح التام لفظاً ومعنى، وأسلوبها يتصف بالتركيز مع الاستعانة بالرموز والرسوم والمعادلات، ومفرداتها ما هي إلا مصطلحات يتحدد كل واحد منها - في أغلب الأحيان - بمفهوم واحد ودلالة واحدة (مختار، ١٩٨٤، ٤٥). فالعلاقة بين الدال/اللفظ، والمدلول/المعنى علاقة اعتبارية غير معللة، ينتجها الاستعمال غير الواعي، أما العلاقة بين المفهوم والمصطلح فعلاقة معللة يتم من خلالها اختيار المصطلح المحدد بعناية ليدل على مفهوم معين دلالة مطابقة تامة؛ لأنه ينتسب إلى اللغة الخاصة بعلم من العلوم، مما يترتب عليه أن يندرج في نطاق العلامة المصطلحية، بخلاف اللغة العادية أو الكلمة فإنها علامة لسانية مركزة على دال ومدلول لا صلة بينهما، وينشأ منهما المفهوم، وكثيراً ما تكون الصلة بين اللفظ والمعنى اعتبارية، أما المصطلح فهو خلاف ذلك، فالمفهوم سابق للفظ المسمى به؛ لأن المصطلح صلح وتصلح بين متخصصين، فالصلة بينهما مقصودة معيارية مختارة، بحيث ينشأ مفهومها من طبيعة الشيء ووظيفته، مما يترتب عليه أن يكون لكل مفهوم مصطلح واحد لا تشويش فيه إلا بمقدار ضئيل، فالمصطلح العلمي يتميز بالتعبير عن مفهوم محدد وفصله عن مفاهيم أخرى؛ لأن التواصل في اللغة العلمية الخاصة لا بد وأن يأمن من اللبس المحتمل في اللغة العادية، وذلك عن طريق تثبيت العلاقة بين المفهوم أو التصور وبين المصطلح، وعلى هذا الأساس لا بد أن يتفرد بوضع المصطلح العلمي أهل الذكر به والمتخصصون لا الأدباء والمعجميون ومن لف لفهم (الحمزاوي، ٢٠٠٠، ١٨١). قال الدكتور تمام حسان: "ينبغي للمصطلح في حدود الفرع العلمي الواحد ألا يتعدد مدلوله، وإلا دخل الضيم على دلالاته الاصطلاحية ففقدت ما يراد لها من الدقة والتحديد وأصبح أشبه بالدلالة اللغوية ذات العرف العام. لهذا أزعج أن في صنيع النحاة بعض التجاوز عند إطلاق مصطلح (المفرد) وإرادة عدد من المعاني به في حدود المادة العلمية الواحدة" (حسان، ٢٠٠٦، ١٠٦/٢) وفيما يتعلق بكتاب سيبويه فإن القول فيه مشكل من جهات عدة: الأولى: أنه لم يثبت أن سيبويه استعمل التعبيرات الوصفية على أنها مصطلحات لما تقدم بيانه. والثانية: متى يسمى تعبيراً ما مصطلحاً؟ أليس عندما ينقل لفظ من معناه اللغوي إلى معنى فني اصطلاحى تخصصي ليدل عليه دون سواه؟ فكيف يُستعمل اصطلاحان في آن واحد باعتبار واحد والواضع واحد؟! إلا أن يكون الواضع غير ملتفت لذلك أو أن ما استعمله ليس مصطلحاً بالتعبير الاصطلاحي الفني، بل وصفان ينطبقان على ذات المفهوم فالأوصاف بما أنها أعراض لا شك في تعددها على جوهر واحد وخصوصاً إذا اختلفت الجهة. والثالثة: هل تم استقصاء ألفاظ سيبويه ووضعها في سياقاتها المحددة، فوجد أنه استعمل في بيان ماهية الموضوع لفظين مختلفين؟ والرابعة: إذا كان سيبويه يذكر (مصطلحين) ويرادفهما على مفهوم واحد فلا يخلو الأمر من أحد وجهين: الأول: أنه لم يرد بهما المعنى الاصطلاحي بل المعنى الوصفي؛ لجامع معنوي بينهما وهو ما يعبر عنه بالتجاوز والاتساع. والآخر: أنه كان يعلم بأن ثمة فرقاً بينهما إلا أنه قصد إلى التعمية وهذا ينقض الغرض. لأن من يعمل على كشف النظام الداخلي للغة ويتغيا حكمة واضعها لا يعمل إلا بمقتضى سنن هذه اللغة. إن نظرة عجلية في (المصطلحات) التي تضمنها الكتاب تكشف لنا عن طائفتين من الألفاظ: الأولى: يمكن أن تكون مصطلحات أرادها سيبويه من خلال تكرارها في غير سياق الوصف بل في سياق الإحالة إلى معناها المعهود كالمسند والمسند إليه والمبني والفعل والاسم والحرف والمضارع والماضي والأمر والمبتدأ والخبر والمحال والمستقيم والحسن والكذب والعمل... إلى آخره. وهذه الألفاظ يتصور في أمرها وجهان: الأول: أن بعضها قد كان شائعاً في زمن سيبويه بالمعنى الاصطلاحي كما في ألفاظ وجوه الكلم (الاسم والفعل والحرف) فقد وردت في خطاب الرقعة التي دفعها أمير المؤمنين لأبي الأسود الدؤلي وهذه لا شك في اصطلاحيتها لأنها قد احتازت على أركان الإطلاق الاصطلاحي ولعل مصطلح الإضمار من هذه الطائفة فقد روى ابن سلام الجمحي (ت ٢٣٢ هـ):

"كان أبو عمرو و عيسى بن عمر يقرآن ﴿يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالنَّارُ لَهُ الْحَدِيدُ﴾ بالنصب و يختلفان في التأويل، كان عيسى يقول: على النداء كقولك: يا زيد والحاتر، ولما لم يمكنه: يا زيد يا حارث. وكان أبو عمرو يقول: لو كانت على النداء لكانت رفعا ولكنها على إضمار (وسخرنا) كقول على إثر هذا ﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحُ غُدُوها شَهْرٌ﴾ أي سخرنا الريح" (ابن سلام، ٢٠١/٢١) فنرى مصطلح النداء ومصطلح الإضمار قد استعملا استعمالا فنيا لا غبار عليه، والمراد بهذا القول هو العطف على المحل، ولفظ الطير معطوفة على محل المنادى.

والآخر: أن بعض هذه الألفاظ قد حذّها سيبويه ثم استعملها فيما بعد كتعبير اصطلاحى كما في الحسن والقبيح والمحال التي أقام لها باباً خاصاً في ضمن الأبواب الأولى من الكتاب.

وهناك ألفاظ استعملها سيبويه بنحو منتظم في وصف بعض الأبواب، أو أثناء التحليل النحوي للكلام، وهي تعبيرات - لا شك - قد اختيرت بإتيان وقصدية؛ ومن ثم فهي تصلح أن تكون مصطلحات في أبوابها وهو ما حدث فعلاً لكثير من الألفاظ التي صارت فيما بعد مصطلحات نحوية سواء عند البصريين أم الكوفيين. إن ما حصل من انتقاء لبعض الأوصاف التي عبّر بها سيبويه أثناء التحليل النحوي نتيجة طبيعية اقتضتها سيروية المصطلح النحوي، وهي المرحلة التي تعقب مرحلة التفجير [ويعني بها: ذكر المفهوم بعبارات طويلة بهدف بيان المراد] التي ذكرها الدكتور المسدي، إذ عبّر عنها بمرحلة التجريد الاصطلاحي، قال: "وهي المرحلة الحاسمة... وفيها يعتمد العقل بقدرته التأليفية إلى اشتقاق الصورة الذهنية المنفردة في غير إسهاب تحليلي. فهذه المرتبة تنزل إذن ضمن حركة التدرج الاختزالي الذي هو ثمرة تأزر اللغة والعقل والذي تعول فيه الظاهرة اللسانية على الطاقة الإيحائية وعلى القدرة التضمنية بصورة يصبح معها الجزء المذكور دالاً على نفسه وعلى الأجزاء التي تم اختزالها" (المسدي، ٧٨) فكثير من الألفاظ ومنها (الإضمار) لا يحسن الحكم على دلالتها الاصطلاحية إلا بعد قراءتها في سياقاتها المخصوصة التي وردت فيها؛ لأن "هذه الحركية للعملية الاصطلاحية في النحو العربي تضع بين أيدينا أنموذجاً منهجياً لعملية وضع المصطلحات، فهي تبدأ أولاً من المادة المعرفية محاولة تلخيصها في شكل مفاهيم مترابطة فيما بينها، يرمز لكل واحد منها بمصطلح ثم تأتي في الأخير عملية المراجعة والتتقيح والاستدراك وهو ما ينبهنا إلى خطأ منهجي خطير في بناء العلوم والمعارف، شاع في الدراسات المتأخرة، وهو بناء المفاهيم اعتماداً على المصطلحات، وبناء المفاهيم لا بد أن يكون منطلقاً من المادة المعرفية، لأن هذا يعكس في حقيقته تصور الفرد للمادة المعرفية، أما في الجانب الأول فهو في الحقيقة يبني تصور أفراد آخرين للمعرفة. وشتان بين أن نباشر بناء المعرفة بأنفسنا، وبين أن تبنيها من تقريب غيرك ودراسته لها" (بلعش، ١٢)؛ ومن هنا رأى الدكتور نصر حامد أبوزيد أن "المفاهيم في كتاب سيبويه - خاصة مفاهيم التقسيم - تحتاج لدراسة خاصة دقيقة متتبعة لكل أحكامه ومحللة للألفاظ التي يستخدمها في سياق هذا الحكم أو ذاك" (أبو زيد، ٢١٤). إن التنازع المصطلحي بين مفردتي الحذف والإضمار في كتب النحويين المتأخرين صنع تصوراً لحالة الترادف بينهما، والحال أن سيبويه لم يستعملهما مترادفين ضمن الأبواب التي تناول فيها إضمار الفعل أو الحرف؛ لأن القول بالترادف يفضي، إضافةً إلى الخلل في التوظيف اللغوي للكلمة لما بينهما من تباين مفهومي، إلى أن المضمرات يمكن الاستغناء عنها فيقع عليها الإقصاء والحذف، والحال إنها أركان في البناء لا يمكن الاستغناء عنها فهي موجودة وإن كانت مستترة، فالإضمار/الاستتار لا يعني الحذف/القطع (عواد، ٢٠٢٢، ٩٩ وما بعدها).

حين يحدد النحويون في بداية مصنفاتهم أقسام الكلام، يعرفون الكلام بأنه "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها" (ابن عقيل، ١٩٨٠، ١٤/١) ويتحقق هذا الحد في كلمتين فأكثر سواء أكانا اسمين أم فعل واسم، ثم يذكرون كلمة (استقم) مثلاً على ذلك؛ والحال أنها كلمة واحدة، إلا أنهم يعدون الفاعل المستتر كلمة موجودة. والمفارقة أنهم حين يعربون يقولون: الفاعل محذوف! فكيف استقام لهم القول بالحذف لركن لا غنى عنه!

الذاتية

انتهى هذا البحث إلى أنّ المصطلح النحوي العربي لم ينشأ نشأةً مكتملةً منذ بدايات الدرس اللغوي، وإنما تكوّن عبر مسارٍ تاريخيٍّ متدرّج ارتبط بتحوّلات التفكير النحوي ووظائفه العلمية والتعليمية. فقد كان الدافع الأول لنشأة النحو دافعاً عملياً يروم صيانة اللسان من اللحن وحفظ النص القرآني واللغة العربية من الخلل، الأمر الذي انعكس على طبيعة المصطلحات الأولى التي اتسمت بالبساطة والوظيفية وقلة الضبط الاصطلاحي. وقد بينت الدراسة أنّ مرحلة أبي الأسود الدؤلي تمثل البذور الأولى للتقعيد والمصطلح، غير أنّها لم تبلغ بعدُ درجة النسق العلمي المستقر، ثم تطوّر الأمر على أيدي النحاة الأوائل قبل الخليل وسيبويه، حيث بدأت ملامح التسمية النحوية تتكاثر وتتحدد تبعاً لاتساع القضايا النحوية وتشعبها. ومع مجيء الخليل بن أحمد وسيبويه دخل المصطلح النحوي طوراً أكثر نضجاً وتنظيماً، إذ أسهمت مدرسة البصرة في إرساء كثير من الحدود الاصطلاحية وتقعيد المفاهيم وتقريب العلاقة بين المصطلح والدلالة العلمية التي يؤديها. كما كشفت الدراسة أنّ المصطلح النحوي لم يكن بمنأى عن عوامل الاضطراب والتعدد، فقد شهدت بعض المصطلحات تبايناً في التسمية واختلافاً في حدود الاستعمال بين المدرستين البصرية والكوفية،

بل وحتى داخل المدرسة الواحدة أحياناً، وهو ما يدل على أنّ تطوّر المصطلح كان انعكاساً طبيعياً لتطوّر النظرية النحوية نفسها، ولتفاوت المناهج والرؤى في تفسير الظواهر اللغوية. وتوصل البحث إلى أنّ استقرار المصطلح النحوي لم يتحقق دفعة واحدة، وإنما كان نتيجة تراكم علمي طويل، تضافرت فيه جهود النحاة والشارحين والمصنفين، حتى غدت المصطلحات أكثر تحديداً وانسجاماً مع البنية النظرية للنحو العربي، ولا سيما في المراحل المتأخرة التي اتجه فيها التأليف النحوي إلى الاختصار والتعديد التعليمي.

ومن أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث:

أنّ المصطلح النحوي نشأ مرتبطاً بالحاجة التعليمية والوظيفية قبل أن يتحول إلى أداة علمية ذات أبعاد نظرية.

أنّ تطوّر المصطلح النحوي كان موازياً لتطور الدرس النحوي نفسه من حيث الاتساع والعمق والمنهج.

أنّ مرحلة الخليل وسيبويه تمثل المنعطف الأهم في تاريخ المصطلح النحوي من جهة الضبط والتعديد والاستقرار النسبي.

أنّ ظاهرة تعدد المصطلحات أو اضطرابها لا تمثل خللاً علمياً بقدر ما تعكس حيوية التفكير النحوي وتعدد مدارسه واتجاهاته.

أنّ استقرار المصطلح النحوي في المراحل المتأخرة أسهم في ترسيخ الهوية العلمية للنحو العربي وتيسير نقله وتعليمه.

وبناءً على ذلك، فإنّ دراسة المصطلح النحوي لا تقتصر على تتبّع الألفاظ والتسميات، بل تتجاوز ذلك إلى الكشف عن تاريخ التفكير النحوي وآليات تشكيله وتحولاته المعرفية، مما يجعل المصطلح مرآة حقيقية لتطور العقل اللغوي العربي ومسارته العلمية عبر العصور.

المراجع

- إبراهيم، عبد الله ، (٢٠١٩)، الثقافة العربية والمرجعيات المستعارة، دار الكتب العلمية، ط٢، بغداد.
- ابن السراج، أبو بكر، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن سلام، طبقات فحول الشعراء. دار المدني، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط١.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، (١٩٨٠)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠.
- أبو زيد، نصر حامد. (١٩٩٦)، إشكاليات القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، ط٤، بيروت.
- أرسلان، زكرياء. (٢٠١٦) إبستمولوجيا اللغة النحوية بحث في مقاييس العلمية ومرجعيات التأسيس والتأصيل، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، ط١، عمان.
- الأسدي ، د. حسن عبد الغني جواد، (٢٠٠٧) مفهوم الجملة عند سيبويه، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت .
- أنيس، إبراهيم وآخرون. المعجم الوسيط، د.ط.
- بلعشم، اليزيد ، العملية الاصطلاحية وبصمتها في النحو العربي آلية لفهم العلوم، مقال منشور على موقع شبكة الألوكة، www.aluka.net.
- تروبو ، جيرار. (١٩٧٨)، نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج١، ع١.
- تريكي، مبارك. ٢٠٢٠. بحوث لسانية محكمة، مركز الكتاب الأكاديمي، ط١، الأردن.
- الجابري، د. محمد عابد. (٢٠٠٩)، بنية العقل العربي دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، ط٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الجرجاني ، الشريف. (٢٠٠٣) التعريفات، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط١.
- حسان، د. تمام. (٢٠٠٦) مقالات في اللغة والأدب. عالم الكتب، ط١، القاهرة.
- الحمزاوي ، محمد رشاد ، (١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، رؤية عربية لتوحيد المصطلح العلمي وتقييسه، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.
- رقيق ، كمال. (٢٠١٢-٢٠١٣)، المصطلح اللغوي في كتاب سيبويه، إشراف أ. د عبد الجليل مرتاض، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، جامعة تلمسان، كلية الآداب.
- الروماني، رسالة الحدود ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر ، عمان.
- الزبيدي، محمد بن الحسن. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢.
- الزعلابي، صلاح الدين. دراسات في النحو.
- سلامي ، د. عبد القادر ، (٢٠٠٨)، المصطلح العربي بين دقة الوضع وانحسار التداول، مجلة دراسات مصطلحية.

- عناد، د. جواد كاظم (٢٠١٩)، الوقف في المدونة النحوية تمرين على قراءة في متن قديم، دار تموز، ط١، دمشق.
- عواد، جاسم محمد، (٢٠٢٢)، الإضمار في الخطاب النحوي حتى نهاية القرن السابع الهجري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية/جامعة القادسية، بإشراف: د. سعاد كريدي.
- عون ، د. حسن (١٩٧٠)، مراحل تطور الدرس النحوي، معهد البحوث والدراسات العربية.
- القوزي ، عوض حمد (١٩٨١)، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ط١، الرياض.
- مختار، محمود. (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، مجمع اللغة العربية والمصطلح العلمي، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، الجزء الثالث والخمسون.
- مرزا الخامس ، د. يوخنا (٢٠١٢)، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المسدي، د. عبد السلام (٢٠١٠)، مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط١.
- الملخ ، د. حسن خميس (٢٠٠٢)، التفكير العلمي في النحو العربي الاستقراء - التحليل - التفسير ، ط١، دار الشروق، عمان.
- المهيري ، د. عبد القادر (١٩٩٣)، نظرات في التراث اللغوي العربي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت .
- ناصف، علي النجدي، (١٩٧٩)، سيبويه إمام النحاة، عالم الكتب، ط٢، القاهرة.
- هليل ، محمد حلمي (١٩٩١م)، دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللساني في الوطن العربي، بحث ألقى ضمن وقائع ندوة تقدم اللسانيات في الوطن العربي بالرباط، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- وغليسي، د. يوسف، (٢٠٠٨)، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، ط١، الجزائر.